العلاقات اللبنانية – السورية 1961 – 1964

د. فتحي عباس خلف

مدرس / قسم التاريخ– كلية التربية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

يتركز موضوع البحث حول مرحلة مهمة من تاريخ لبنان وسوريا خلال المدة (1961–1964)، أي السنوات الواقعة بين قيام الانقلاب الانفصالي بين سوريا ومصر (الجمهورية العربية المتحدة)، وما رافق ذلك عن تداعيات الانفصال على المستويات السورية– اللبنانية الرسمية والشعبية، وبين نهاية حكم الرئيس اللبناني فؤاد شهاب سنة 1964، وتأتي أهمية هذا البحث من خصوصية هذه المرحلة التي تغطيها، وهي المرحلة التي لجأت فيها سوريا لكسب ود الجانب اللبناني بعد تداعيات الانفصال عن مصر واتخاذها خطر مجابهة التيار الناصري في البلدان العربية.

اشتمل البحث على تمهيد ومبحثين، تناول التمهيد عرضاً للعلاقات بين البلدين قبل العام 1961، فيما ركز المبحث الأول على العلاقات اللبنانية– السورية عقب الانفصال حتى قيام الثورة السورية عام 1963. وتناول المبحث الثاني تطور العلاقات اللبنانية– السورية حتى نهاية حكم الرئيس فؤاد شهاب عام 1964.

المقدمة

منذ أواسط الخمسينيات أخذت العلاقات اللبنانية – السورية تزداد تدهورا بعد وقوف الرئيس اللبناني كميل شمعون[1] (1952 – 1958) موقفا سلبيا إزاء المد القومي العربي، وبتوجهه نحو الغرب وقبوله رسميا بمبدأ ايزنهاور 1957[2]. وساءت العلاقات أكثر بين البلدين عند قيام الوحدة السورية المصرية 1958. فعلى الرغم من اعتراف شمعون بها شكلياً في 28 شباط 1958 إلا انه مارس سياسة جديدة معادية لتلك الوحدة، وبدأ يدبر المؤامرات ويشن حملات إعلامية ضدها[3].

بعد تولي اللواء فؤاد شهاب[4] منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية في 31 تموز 1958 حاول مد جسور الصداقة مع الجمهورية العربية المتحدة. واجتمع مع الرئيس جمال عبدالناصر (1954–1970) في منطقة على الحدود السورية اللبنانية في آذار 1959 وسعى شهاب بعد ذلك إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع كل من سوريا ومصر وذلك عن طريق إتباعه سياسة خارجية لا تتعارض مع سياستيهما[5].

وشهد العام 1960 توترا ملحوظا في العلاقات اللبنانية – السورية بسبب مشكلة اللاجئين السوريين، وشنت السلطات والصحف السورية حملة شديدة أكدت فيها أنها لن تسمح بقيام نشاط معادٍ للجمهورية العربية المتحدة في لبنان كما كشفت الحكومة اللبنانية أن مذكرةً وجهتها السلطات السورية إلى الحكومة اللبنانية بإقفال الحدود وإعادة النظر بكثير من العلاقات القائمة بين البلدين إذ لم تتخذ السلطات اللبنانية تدابير جذرية بحق اللاجئين السوريين خلال (24) ساعة، وردَت الدوائر الأمنية اللبنانية باتخاذ إجراءات مراقبة بحق اللاجئين، وقامت بإلقاء القبض على لاجئ سوري للتحقيق معه حول الاتهامات السورية وعقد الرئيس فؤاد شهاب اجتماعا مع رئيس الوزراء اللبناني صائب سلام لبحث موضوع اللاجئين السوريين إلى لبنان[6].

استمرت السلطات اللبنانية في إظهار اهتمامها بالاتهامات السورية فقامت في 2 تشرين الثاني 1960 بإبعاد سبعة لاجئين سوريين لكن الحكومة السورية لم تقتنع بحسن نية الحكومة اللبنانية نتيجة التدابير المتخذة[7].

استمر القلق الأمني والاقتصادي يضفي جوَاً من التوتر في العلاقات بين لبنان وسوريا. وعبَّر التجار السوريون عن استيائهم من قرار الحكومة السورية الذي يمنع التجار اللبنانيين مزاولة أي عمل على الأراضي السورية وأعلن وزير الاقتصاد السوري وحاكم المصرف المركزي حسني الصواف أن السلطات السورية تدرس إمكانية فتح الحدود مع لبنان والسماح للصيارفة والتجار اللبنانيين مزاولة أعمالهم شريطة استرجاع العملة المهربة إلى لبنان والبالغة (500) خمسمائة مليون ليرة سورية وهو أمر تزامن مع قدوم اللاجئين السوريين إلى لبنان والذي شكل آنذاك أزمة اقتصادية في سوريا[8]. وعلى الصعيد نفسه تزايد نشاط الأحزاب

اللبنانية المناوئة للجمهورية العربية المتحدة، وفي 25 شباط 1961 ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً في دمشق هاجم فيه حزب الكتائب اللبنانية[9]. والحزب القومي السوري الاجتماعي[10]، واتهمهما بالعمالة للغرب والعمل ضد الجمهورية العربية المتحدة[11].

وفي خطوة لتعزيز العلاقات بين البلدين قرَرت السلطات اللبنانية – السورية في شهر حزيران التعاون للحد من نشاط الشيوعيين، وترحيل عدد من السوريين المشتبه بهم، ووضعت الحكومة اللبنانية لائحة بـ (300) شيوعي سوري لترحيلهم من لبنان، ووجهَت وزارة الخارجية من الجمهورية العربية المتحدة إلى الخارجية اللبنانية مذكرة طلبت فيها تشديد المراقبة على عدد من الأحزاب اللبنانية، ومراقبة نشاطها مع بعض اللاجئين السياسيين السوريين في لبنان ضد سوريا، وفي 16 حزيران أعلن رئيس الحكومة صائب سلام أن حكومته ليست على استعداد لفتح تحقيق في قضية مقتل فرج الله الحلو[12] الزعيم الشيوعي اللبناني في دمشق[13].

العلاقات بين البلدين حتى عام 1963

– اثر الانقلاب الانفصالي على العلاقات اللبنانية – السورية

أسهمت عوامل ذاتية وموضوعية بالإطاحة بتجربة الوحدة بين سوريا ومصر، فضلاً عن الضغوط الخارجية، الإقليمية والدولية، انتهت هذه التجربة بالإخفاق، إذ جاءت عملية الانفصال على اثر انقلاب في سوريا وقع في 28 أيلول 1961، أطاح بدولة الوحدة التي استمرت نحو ثلاث سنوات وسبعة أشهر[14]، وجاء اثر الانفصال سلبياً على لبنان، التي تأسفت لوقعه وجاء هذا الموقف القومي من الحكومة اللبنانية نتيجة للسياسة العربية التي انتهجتها الحكومة اللبنانية الجديدة بعد أحداث عام 1958 والتي تدعو إلى توطيد علاقاتها مع سوريا والسير ضمن سياستها العربية[15].

وأدى الانفصال إلى تعقيد الوضع بين البلدين وأصبح لبنان ساحة صراع مكشوف مصري–سوري، غير أن سوريا بعد الانفصال كانت في موقف الدفاع تجاه لبنان والقوى الناصرية

فيه، وكانت تعلق اهتماماً خاصاً على اعتراف لبنان بالنظام الجديد[16]. وبعد سماع أنباء الانقلاب السوري في الأوساط اللبنانية أجرت الأخيرة مشاورات داخلية لمراقبة التطورات السورية، ومدى تفاعلها وانعكاساتها داخلياً وخارجياً[17]، ولم تصدر عن لبنان أية تصريحات تؤيد الانفصال بل على العكس فقد قام لبنان باحتضان المصريين الذين تم طردهم من سوريا، وقد أشار الرئيس جمال عبدالناصر بالموقف اللبناني في خطابه الذي ألقاه في 5 تشرين الأول 1961 وتقدم بالثناء والشكر إلى لبنان حكومة وشعباً حول تعاطفهم مع المصريين[18].

وفي يوم 30 أيلول 1961 خرجت تظاهرات شعبية في مدن: بيروت وطرابلس، وصيدا مؤيدة للرئيس عبدالناصر والوحدة العربية فيما أصدر وزير الداخلية اللبناني عبدالله المشنوق قراراً بمنع التظاهر بعد الاحتجاج الذي تقدم به عدد من النواب والوزراء حول عدم السماح بقيام تظاهرات مؤيدة للرئيس عبدالناصر، وفي الوقت نفسه، أرسلت الحكومة السورية موفداً رسمياً هو (رشاد جبري) إلى لبنان لمطالبته بإعلان الاعتراف بالحكم الجديد[19]، إذ كان للرئيس جمال عبدالناصر صداقات مع رجالات لبنان بل نفوذ لاسيما في أوساط المسلمين، وسادت بين البلدين علاقات ثقة وصداقة استمرت بعد انفصال سوريا عن مصر وأصبح عبدالناصر صديقاً للبنان وضمانة لاستقلاله واستقراره[20]. لذلك أولت سوريا اهتماما بالغا على كسب الجانب اللبناني، إذ انه بات من الواضح للحكومة السورية إن ثمة ساسة لبنانيين بما فيهم رئيس الحكومة صائب سلام وعددا من الشخصيات اللبنانية موالين للرئيس جمال عبدالناصر وتوثيق العلاقات مع مصر.

لكن الحكومة اللبنانية، وتحت تأثير الأوضاع السياسية في سوريا، طلبت التريث بالأمر بينما أصر عدد من الوزراء وفي مقدمتهم وزير المالية بيار الجميل[21] على إعلان الاعتراف بالحكم الجديد وإقامة علاقات معه[22]. وفي ظل الانقسام الرسمي اللبناني حول الاعتراف بالنظام الجديد في سوريا، أعلن عبدالله سعادة (رئيس الحزب القومي السوري) تأييده للمشروع السوري القاضي بإقامة اتحاد بين الدول العربية[23].

وعلى الصعيد نفسه اصدر الحزب التقدمي الاشتراكي[24] في 4 تشرين الأول 1961 بيانا هاجم فيه الانقلاب في سوريا ومؤيدا بقاء الوحدة[25] ومن الناحية الأمنية اتخذت الحكومة اللبنانية تدابير مشددة لمراقبة الحدود والشواطئ اللبنانية لمنع وصول أسلحة إلى سوريا، فيما أنذرت السوريين المقيمين في لبنان بعدم القيام بأي نشاط سياسي تحت طائلة الطرد من البلاد، وفي هذا السياق يذكر رشيد شهاب الدين قائد المقاومة الشعبية أن العقيد انطون سعد رئيس المكتب الثاني (المخابرات اللبنانية) كان لأيام خلت قبل وقوع الانفصال يراقب أحداث سوريا عن كثب، ما يثبت أن الأجهزة الأمنية كانت على علم مسبق بما يجري من تخطيط في الخفاء لتقويض دولة الوحدة، ويعلق قائلا: «ربما كانت الأجهزة اللبنانية، وهو أمر شبه أكيد حسب ما تبين لنا فيما بعد، قد أدخلت بفعل تواصل خارجي في دائرة خط المؤامرة على الوحدة... إن اقل ما يمكن أن تقدم عليه الأجهزة اللبنانية هو منع أي اختراق أو تصرف عبر حدودها المتاخمة لحدود سوريا لعناصر لبنانية»[26].

وتأكيداً على الصراع بين شطري الوحدة سابقاً في الساحة اللبنانية يذكر رشيد شهاب الدين أنه استدعي للقاهرة لمقابلة الرئيس عبدالناصر عن طريق محمد نسيم (رئيس فرع المخابرات المصرية في لبنان) ولقاء مدير المخابرات المصرية صلاح نصر لتدارس خطة سرية تنفذ رداً على الانفصال، وبعد عودته إلى بيروت تم اللقاء في منزل رشيد الصلح مع شعراوي جمعة موفد الرئيس عبدالناصر دون علم السفير عبدالحميد غالب وأجهزة السفارة المصرية، وفي اللقاء شرح شعراوي خطة عبدالناصر المزمع تنفيذها وهي تقضي بـ:

أولاً: نسف مركز الإذاعة السورية الرئيسي الموجود في موقع الصبورة القريب من بلدة ميسلون السورية ومن قرية (دير العشائر) اللبنانية.

ثانياً: إنزال مشاة من البحرية المصرية مع فرقة من المظليين في مدينة اللاذقية.

شارك في هذه المحاولة النائب شبلي العريان وحسن المقداد (أبو الطعان) وفي انتظار إتمام العملية بقي شعراوي جمعة في منزل أحد مسؤولي حركة القوميين العرب[27] مصطفى بيضون[28]. إلا أن دورية سورية أبطلت المحاولة عبر الحدود السورية– اللبنانية فأوقفت داخل الأراضي السورية النائب شبلي العريان ومن معه وصادرت أسلحتهم وعلى الأثر،

قامت الحكومة اللبنانية بإجراء اتصالات مع الحكومة السورية أدت إلى إطلاق سراح الموقوفين[29].

في 5 تشرين الأول اصدر مجلس الوزراء اللبناني بيانا استنكر فيه الأحداث التي وصفها بـ (الدامية) في سوريا وقرر غلق الحدود بين البلدين، وبعد ذلك بيومين أعادت الحكومة اللبنانية فتح نقاط الحدود مع سوريا مما عُدّ بمثابة إعادة العلاقات بين البلدين وذلك بعد زيارة قام بها موفد سوري الى رئيس الحكومة اللبنانية صائب سلام[30].

في 14 من الشهر نفسه أذاعت دمشق بيانا ورد فيه أن الحكومة اللبنانية تمنت في رسالة حملها موفدها ناظم عكاري أمين عام رئاسة الوزراء اللبنانية، عودة العلاقات المتينة بين البلدين. وأكد الرئيس صائب سلام أن الرسالة التي حملها عكاري هي بمثابة اعتراف بالنظام السوري الجديد[31]، وبينما كانت الحكومة اللبنانية تجري محادثات تمهيدية في 15 تشرين الأول مع رئيس الوزراء السوري السابق خالد العظم تناولت الأوضاع الاقتصادية بين البلدين، قام وفد من جمعية تجار بيروت برئاسة يوسف سالم بزيارة دمشق، ومقابلة رئيس الحكومة الانفصالية مأمون الكزبري ووزير المالية ليون زمريا اللذين وعدا بان العلاقات بين البلدين ستعود إلى صفائها، فيما نقل الوفد الاقتصادي اللبناني تهانيه بمناسبة انتفاضة الشعب السوري[32]. ورغم الإجراءات الأمنية التي قامت بها الحكومة اللبنانية أعلنت دمشق إحباط محاولة تسلل في 28 تشرين الأول عبر الحدود اللبنانية، واتهمت مصر بالوقوف ورائها. وفي أعقاب هذه المحاولة قدمت سوريا مذكرة احتجاج على ما أسمته (النهج غير الودي) الذي اتبعته الحكومة اللبنانية تجاه الوضع الجديد في سوريا واتهمت المذكرة التي تسلمها وزير الخارجية فيليب تقلا لبنان بأنه أصبح مركزا للنشاط المعادي لسوريا[33]. وتزامن ذلك مع استقالة صائب سلام من رئاسة الوزراء، وتكليف الرئيس رشيد كرامي[34] في 31 تشرين الأول 1961 بتأليف الوزارة[35]. وقد عدّت الحكومة السورية طريقة التأليف موجهة ضدها وكانت تقصد بذلك رشيد كرامي وكمال جنبلاط، فضلا عن إصرارها بلسان رئيسها بشير العظمة، على ضرورة اخذ الحكومة اللبنانية موقفا من نشاط السفير المصري عبدالحميد غالب، وإقامة تمثيل سياسي يتضمن تحقيق المصالح المشتركة ويحفظ امن سوريا،

وكان تركيز المسؤولين السوريين في هذه المرحلة على الجانب الأمني، لاسيما بعد اتهام سوريا للبنان بأنه غير مبال ومكترث لوقف نشاط "التخريب" الذي يقوم به بعض اللبنانيين باجتياز الحدود إلى سوريا، والدعوة إلى قطع الاتصالات معه لأنه لا يلتزم (لبنان) سياسة الحياد[36].

غير أن الحكومة اللبنانية وبلسان وزير داخليتها كمال جنبلاط[37] نفت وجود نشاط تخريبي في لبنان يهدد امن سوريا. وفي 13 تشرين الثاني 1961 توجه المقدم توفيق جلبوط مدير الأمن العامة اللبناني برفقة قائد الدرك ميشال نوفل، والملازم أول احمد الخطيب إلى سوريا للتباحث مع المسؤولين السوريين في الشؤون الأمنية بين البلدين[38].

في أواخر العام 1961 برز تطور جديد في العلاقات اللبنانية– السورية، بعد تعرض الرئيس فؤاد شهاب الى محاولة انقلابية يوم 31 كانون الأول 1961 من قبل الحزب القومي السوري الاجتماعي، فكان للجانب السوري ردود فعل حيال المحاولة الانقلابية. إذ أجرت وزارة الخارجية السورية اتصالاً بالخارجية اللبنانية وطلبت لائحة بالمتهمين والمعتقلين السوريين الضالعين في الانقلاب[39].

وعلى الصعيد نفسه شجب مجلس النواب السوري الانقلاب ووصفه بالمؤامرة الطائشة[40]، كذلك اتصل ناظم القدسي رئيس الجمهورية السورية بالرئيس فؤاد شهاب مستفسراً عن حالة الانقلاب مستنكراً هذا الحدث (الإجرامي) بحق لبنان وشعبه[41]، وقد أطلعه فؤاد شهاب على آخر التطورات مطمأن إياه على سير الأمور وشاكراً له اهتمامه[42].

ومن جانب آخر أعلنت السلطات السورية تسليم عدد من أعضاء الحزب القومي السوري المتهمين بالاشتراك في المحاولة الانقلابية إلى لبنان، وفي 12 كانون الثاني 1962 أعلن قائد الجيش السوري عبدالكريم زهر الدين إن بلاده تقف مع لبنان ضد المحاولة الانقلابية التي قادها ضباط ينتمون إلى الحزب القومي السوري[43]، وقال رئيس الحكومة السورية معروف الدواليبي في 16 من الشهر نفسه،: "إن ما حدث في لبنان كان يستهدف بلدان الشرق الأوسط بكاملها"، وأكد رفضه ومعارضته لمشروع الهلال الخصيب[44].

– توتر العلاقات بين البلدين خلال المدة (كانون الثاني 1962– آذار 1963)

استمرت العلاقة بين سوريا ولبنان بعد الانفصال في حالة إرباك لاسيما من الجانب اللبناني الرسمي، حيث وقع لبنان ما بين البقاء على العهد مع الرئيس عبدالناصر، ومراعاة الظروف المستجدة التي طرأت في سوريا، وبالرغم من رفض الرئيس فؤاد شهاب إلغاء العهد مع عبد الناصر ودعم حكومة الانفصاليين في سوريا[45]. إلا أن الدبلوماسية السورية أخذت مطلع العام 1962 تتحرك باتجاه لبنان لكسب ودهُ والوقوف إلى جانب الانفصاليين، فأبدت الأوساط السورية الرسمية رغبتها بحل القضايا السياسية قبل الدخول في مفاوضات اقتصادية، كما أغرت لبنان بعقد اتفاق اقتصادي شامل مع سوريا، والعراق، والسعودية بشرط التعاون معها سياسيا[46]. وفي منتصف شباط 1962 زار نادر الكزبري، الأمين العام لوزارة الخارجية السورية لبنان على رأس وفد رسمي لشكر البطريرك الماروني بولص المعوشي على تهنئة بالنظام الجديد في سوريا وأعلن أن علاقات لبنان وسوريا هي علاقات ودَ وصداقة، وتوالت الزيارات المتبادلة الرسمية السورية– اللبنانية عبر وفود وزارية ونيابية، وعقدت لقاءات وقابلت رئيسي البلدين وصدرت خلالها بيانات وتصريحات تؤكد أن العلاقات اللبنانية– السورية منسجمة، وأن المفاوضات الاقتصادية ستستأنف، وأن السياسة السورية تتلخص بإعادة المياه إلى مجاريها مع لبنان[47].

كان لبنان في سياسته الخارجية يعُد نفسه في نقطة وسط تقع بين الشرق والغرب، وفي موقع بين حركة عدم الانحياز التي يسيطر عليها أصدقاء السوفيات وحلفاءهم من جهة، والغرب من جهة أخرى. وكانت هذه النقطة تلقى تقاطعاً داخلياً لبنانياً من الصراع العالمي والحرب الباردة بين كتلتي القوتين الكبريين وكان التوافق الرسمي الخارجي اللبناني أكثر ميلاً إلى الغرب لاسيما أميركا، مع علاقات وثيقة مع عدد من دول أوربا لاسيما فرنسا وذلك بتبنٍ عملي للنظام الرأسمالي، والتجارة الحرة والعلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية مع سقف يعمل لمصلحة العرب، ومع إدخال العنصر السوفيتي إلى الحسابات السياسية اللبنانية، واحترام الحد الذي رسمته مصر الناصرية لهذا الميل، وترجمة موقع الوسط، وكان الانحياز للرئيس عبدالناصر إقليمياً، وللغرب دولياً وكانت الأوساط السورية تعتبر الرئيس فؤاد شهاب أحد رموز التعاطف مع عبدالناصر والذي شكل مدخلاً للجانب

المصري لمساعدة الرئيس اللبناني في تهدئة المسلمين وانسجامهم مع تطلعات العهد بينما تعرضت العلاقات اللبنانية– السورية من خلال هذا الموقع بعد الانفصال، إلى توتر ملحوظ ساد فترة بداية الستينات من القرن العشرين. فشهدت الساحة اللبنانية تجاذبات وصراعات بين السياسة العربية المصرية، والسياسة السورية التي لم تهدأ ولم تتوضح بفعل الحركات الانقلابية التي انسحبت في رجال السياسة والقادة لهذا البلد[48].

وساءت العلاقات بين سوريا ولبنان بسبب حملات الصحف اللبنانية في 30 أيار 1962 على الحكومة السورية وفي 31 أيار اتهمت الأوساط الرسمية اللبنانية المسؤولين السوريين بإثارة الحملة ضد الحكومة اللبنانية تغطية لمشاكلهم الداخلية[49]، غير أن نائب رئيس الحكومة السورية رشاد برمدا هاجم الصحف اللبنانية واتهمها بإثارة المشاكل في سوريا، وأعلنت السلطات السورية في أول حزيران 1962 عن اتخاذ إجراءات ضد الصحف اللبنانية التي تهاجم سوريا وأرسل الرئيس السوري ناظم القدسي رسالة شفوية إلى الرئيس فؤاد شهاب يناشده فيها وقف الحملات الصحفية على سوريا وتمنى رئيس الحكومة السورية بشير العظمة أن يدرك لبنان طبيعة الأوضاع السورية في هذه المرحلة ويساعدها على ضبطها وأعرب عبد السلام العجيلي نائب وزير الخارجية السورية عن اعتقاده بان لبنان سيتعاون مع سوريا لمصلحة البلدين، وفي خطوة ايجابية من لدن الحكومة اللبنانية لأجل تذليل العقبات أمام العلاقات بين البلدين صدق مجلس النواب اللبناني في 2 حزيران 1962 قانونا يجيز للحكومة اللبنانية ملاحقة الصحف التي تسيء إلى رؤساء الدول[50]. ورأت الأوساط السياسية اللبنانية أن المقصود في الحملة الاتهامية السورية الوزير كمال جنبلاط ونشاطه (اعتبرته معاديا لسوريا ومؤيداً للجمهورية العربية المتحدة)، لاسيما بعد زيارته للقاهرة ومقابلته الرئيس عبدالناصر وعبدالحميد السراج وكتب مقالاً في جريدة الأنباء الاشتراكية التقدمية في 4 أيلول 1962 انتقد فيه بعنف الحكم السوري الذي يهاجم عبدالناصر والقومية العربية فشنت الصحف السورية والإذاعة وبعض الصحف اللبنانية حملة قاسية على جنبلاط، وطالبت بإقالته بسبب تعريض العلاقات بين البلدين للقطيعة، وتابعت الحملة ضده وفوجئت الأوساط السياسية اللبنانية في اجتماع جامعة الدول العربية في شتورة في 16 أيلول حين وزع الوفد السوري كتّيباً بعنوان "السراج ومؤامرات الناصرية"، احتوى اتهامات

وافتراءات على عدد من الشخصيات اللبنانية (رشيد كرامي ورينيه معوض وعدنان الحكيم ورشيد شهاب الدين وعبدالله اليافي وصائب سلام)[51]. غير أن الحكومة اللبنانية حاولت إتباع سياسة مهادنة، فحرصت على قيام علاقات واقعية بين البلدين، لكن الحكم السوري صعّد مواقفه الضاغطة على لبنان وتجلى ذلك حين منعت سلطات الأمن السورية رئيس مجلس النواب اللبناني صبري حمادة[52] في 20 تشرين الثاني 1962 من دخول الأراضي السورية للتوجه إلى تركيا بحجة إدراج اسمه على اللائحة السوداء، فقدمت الحكومة اللبنانية مذكرة احتجاج إلى رئيس الحكومة السورية خالد العظم[53] الذي أعلن أن أسم صبري حمادة قد أدرج على اللائحة منذ أيام الوحدة السورية المصرية وأن الحكومة السورية سترد المذكرة الاحتجاجية دون الاطلاع عليها وأعتبر أن لبنان لا يحق له الشكوى بسبب تعرض الوفد السوري للتأخير أثناء حضوره إلى شتورا[54] للمشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية[55].

وفي 28 تشرين الثاني 1962 علق النائب كاظم الصلح العضو في لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية اللبنانية قائلاً: "أن القضية مع سوريا ليست قضية رمانة بل قضية قلوب مليانة"، ودعا إلى تركيز العلاقات بين البلدين على أسس واضحة[56].

وقد عزت الحكومة اللبنانية سبب التدهور الحاصل في العلاقات إلى اعتقادها بأنه ضغط سوري لدفع رئيس الوزراء رشيد كرامي لعقد اجتماع مع نظيره السوري خالد العظم، وبحث القضايا السياسية أولاً لا القضايا الاقتصادية وبينما كانت التجاذبات السياسية بين الجانبين تتصاعد حيناً لتهدأ حيناً أخر، كانت (إسرائيل) تحشد قواتها على الحدود السورية، فاستغل لبنان هذه الفرصة لإعادة العلاقات الطبيعية مع سوريا حين أعلن رئيس الحكومة رشيد كرامي أن لبنان لن يتخلف عن القيام بواجبه إذا تعرضت سوريا للخطر (الإسرائيلي)[57].

وفي جانب آخر، عدّتْ مصادر الحكم اللبناني أنه لن يكون هناك اتصال بين لبنان وسوريا في ظل حكومة يترأسها خالد العظم فيما أشاد الرئيس كرامي بمتانة العلاقات بين الشعبين اللبناني والسوري[58].

ومع بداية العام 1963 تأزمت العلاقات بين البلدين بعد أن تعرضت منطقة دير العشائر في قضاء راشيا بمحافظة البقاع إلى اعتداء من قبل القوات السورية التي عبرت الحدود اللبنانية، وأسفر الاعتداء عن جرح العديد من الأشخاص، وطالب أهل المنطقة الحكومة اللبنانية باتخاذ إجراءات لازمة لحمايتهم هناك، وعلى اثر ذلك استنكر مجلس النواب اللبناني المواقف التي وصفوها بـ « العدوانية » المتعددة التي يقوم بها الجيش السوري تجاه لبنان، وهاجم النائب فريد جبران الحكومة السورية متهما المسؤولين في دمشق بـ «الرجعيين »، إلا أن وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا طلب عدم التهجم وإلقاء مثل هذه التهم على دولة شقيقة وجارة للبنان[59].

تطور العلاقات اللبنانية – السورية حتى نهاية حكم فؤاد شهاب

– موقف لبنان من ثورة آذار 1963

في 8 آذار عام 1963 قاد اللواء زياد الحريري (الذي كان متعاطفاً مع حزب البعث العربي الاشتراكي) حركة عسكرية شارك فيها كافة الضباط من حزب البعث وأزاحت حكومة (مأمون الكزبري) عن الحكم، وعلى أثرها شكل صلاح الدين البيطار[60] الحكومة الجديدة واختير لؤي الأتاسي رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة[61] وفي بيروت، تلقت الحكومة اللبنانية أخبار ثورة 8 آذار 1963 فأعرب رئيس الحكومة رشيد كرامي عن تمنياته بأن «تجتاز سوريا المرحلة التي تمر بها بما يتفق ومصلحة شعبها » وأضاف «أن لبنان يتمنى الخير لكل دولة عربية تختار النظام الذي يلائمها » ورحب بالانقلاب وتمنى لشعب سوريا وجيشها القوة والازدهار[62].

كما عبرت الأحزاب اللبنانية عن مواقفها من ثورة آذار حسب توجهاتها السياسية، إذ أكد كمال جنبلاط ببرقية أرسلها إلى دمشق عبر فيها عن موقف الحزب التقدمي الاشتراكي، وجاء فيها: «كانت انتفاضتكم تجسيداً لإرادة الشعب العربي في كل مكان، لقد وجهتم باسمنا جميعاً ضربتكم القادرة على رأس الرجعية والانتهازية وخيانة الانفصال لا تتصوروا تأثير شعب لبنان العميق وفرحته في تتبع أخبار انطلاقتكم الباسلة إن في قوة الجبهة العربية المتحررة قوة للبنان وفي منعتها منعة لبنان »[63].

– موقف لبنان من الوحدة الثلاثية

في 8 شباط عام 1963 قاد العقيد الركن عبدالسلام محمد عارف (1963 – 1966) انقلابا في العراق ضد الرئيس العراقي الزعيم الركن عبدالكريم قاسم (1958 – 1963) وبعد ذلك بشهر واحد قامت ثورة آذار في سوريا الأمر الذي أدى إلى تقارب مباشر مع العراق، وهذه نتيجة طبيعية لسيطرة حزب البعث على الحكم في البلدين[64]، فتعالت الأصوات المطالبة بعودة الوحدة فورا، وجرى لأجل ذلك محادثات بين العراق وسوريا ومصر وجرت هذه المحادثات في القاهرة على ثلاثة مراحل في الفترة ما بين 14 آذار – 17 نيسان 1963[65].

وخلال فترة محادثات هذه الوحدة الثلاثية رحب رئيس الحكومة اللبنانية بالاتفاق، كما رحب به النائب ريمون إدة[66] في 18 نيسان، وصرح أن مصلحة لبنان والدول العربية تقتضي البقاء خارج كل اتحاد وذكر النائب تقي الدين الصلح (مستشار الرئيس فؤاد شهاب) أن قيام هذه الوحدة أهم حدث منذ نصف قرن. وأضاف أن خيراً كثيراً سيصيب لبنان من قيام الوحدة الثلاثية[67].

وتوالت ردود الفعل في لبنان، فوجه الرئيس فؤاد شهاب برقية تهنئة إلى رؤساء مصر والعراق وسوريا بمناسبة التوقيع على الاتفاق وأدلى وزير الخارجية اللبنانية ببيان في 25 نيسان اعتبر فيه قيام الدولة الاتحادية عنصر استقرار في العالم العربي، فيما دعا النائب ألبير مخيبر الحكومة اللبنانية إلى عدم الاعتراف بالاتحاد الثلاثي، والانسحاب من جامعة الدول العربية إذا اعترفت به[68]، وإظهاراً لحسن نوايا لبنان تجاه الحكم الجديد اتخذت السلطات في 27 حزيران 1963 تدابير مشددة على الحدود السورية اللبنانية منعاً لوقوع حادث ما من شانه أن يعرقل سير المحادثات بين الدول الثلاثة أو نشاط يسيء إلى نظام الحكم الجديد في سوريا وطالب النائب حبيب مطران السلطات اللبنانية باتخاذ إجراءات كفيلة لمنع دخول القوات السورية المتكررة إلى لبنان[69]، وبعد إعلان الرئيس عبدالناصر نسف الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا في 23 تموز 1963 بدأت حملة صحافية

بين القاهرة من جهة، ودمشق وبغداد من جهة ثانية. شاركت فيها الصحف اللبنانية ما بين مؤيد ومعارض وما يدعو للاستغراب أن الرئيس عبدالناصر أعلن في 27 تموز 1963 عن وجود عدد من المطلوبين السوريين في محاولة الانقلاب الناصري[70] في بيروت وقد قررت الحكومة اللبنانية استدراكاً وقطعاً للطرق على الأزمة المرتقبة منع أعطاء حق اللجوء السياسي إلى كل سوري موجود على الأراضي اللبنانية بطريقة غير شرعية، في حين طلبت دمشق من بيروت إجراءات لوقف هذه الحملات حفاظاً على مصلحة البلدين الشقيقين[71].

وفي الوقت نفسه، تقدم الجانب السوري بشكوى من قيام نشاط مُعادٍ لسوريا في لبنان رفض الجانب اللبناني الخوض فيها ومن خلال المؤثرات والتفاعلات الناتجة عن محاولة الانقلاب الناصري، قررت السلطات اللبنانية طرد كل متسلل من سوريا إلى لبنان حتى لا يسيء ذلك إلى العلاقات بين البلدين[72]. وتفادياً لأي أزمة مع سوريا لاسيما بعد وصول الفريق أمين الحافظ[73] المتشدد إلى رئاسة الدولة السورية، تكثفت التدابير اللبنانية على الحدود اللبنانية– السورية، ونفى لبنان توسطه لإنقاذ المتهمين بمحاولة الانقلاب[74]. وأعلنت الحكومة السورية أنها تحترم استقلال لبنان ولا تطمع بأي جزء منه، وتحرص على (جعل العلاقات بين البلدين قادرة على إعطاء ثمارها للبنان وسوريا والأقطار العربية جمعاء)، وطالبت بعض الصحف السورية ومنها صحيفة البعث بوقف الحملات التي تنطلق من لبنان، ودعت الحكومة فيه إلى العمل لتأمين مصلحة البلدين الشقيقين، وأبلغت سوريا السلطات اللبنانية قلقها بخصوص نشاط الشيوعيين الفارين من سوريا إلى لبنان ونشاط خصوم النظام السوري في بيروت، واعتراضها على تمتع الناصريين في لبنان بحرية العمل السياسي الموجه ضد سوريا[75]. وعلى الرغم من الاتصالات بين مسؤولي البلدين، ومحاولة لبنان إظهار موقفه الحيادي من الصراع الناصري– البعثي (لقاء الزعيم يوسف شميط رئيس الأركان العامة اللبناني بوزير الدفاع السوري العميد عبدالله زيادة ورئيس المجلس الوطني والقائد الأعلى للجيش اللواء أمين الحافظ) وجهَت السلطات السورية في 23 أيلول 1963 اتهاماً بأن المؤامرات عليها عادت تنطلق من لبنان وان مخيمات لتدريب الناصريين أقيمت على الحدود بين البلدين، ما دعا المسؤولين في لبنان إلى نفي الأمر، وللتأكد من صحة المعلومات دعوا المسؤولين السوريين للقيام بزيارات إلى المناطق المشكو منها، فأرسلت سوريا وفداً

عسكرياً برئاسة العميد جوزيف شكور إلى بيروت حيث التقى المسؤولين الأمنيين، وطلب إغلاق معسكرات التدريب الناصرية التي كان يديرها الضابط السوري السابق طلعت صدقي والمسؤول المباشر عنها عبدالحميد السراج[76]. وانصرف الاهتمام الرسمي إلى مراقبة التنافس القائم بين المرشحين لاسيما في مدينة طرابلس، لان جذور الصراع كانت تمتد إلى خارج الحدود اللبنانية وتقع في بعض جوانبها تحت تأثير الصراع السياسي، وكَتب جنبلاط مقالاً في جريدة «الأنباء» (لسان حال الحزب التقدمي الاشتراكي) كشف فيه إلى حد بَعيد التدخلات الخارجية والتمويل ضد لائحة الرئيس كرامي التي كان النجاح حليفها في الانتخابات البلدية والاختيارية في طرابلس إذ كان التنافس بارزاً بين لائحة كرامي ومرشحي حزب البعث الحاكم في سوريا والعراق[77].

استمر توتر العلاقات اللبنانية– السورية رغم تعهد السلطات اللبنانية بتسليم السوريين الذين يتم القبض عليهم إلى حكومتهم ووجهت السلطات السورية في 8 تشرين الأول 1963 اتهامات إلى هيئات ناصرية في لبنان بالوقوف وراء عمليات تهريب بعض الموظفين السياسيين والعسكريين السوريين إلى لبنان[78]، وتفاقمت الأزمة، وبدأت صفحة من تدابير عسكرية سورية تتخذ على الحدود بين البلدين وفي 19 تشرين الأول وقع اشتباك بين الجنود اللبنانيين والسوريين داخل الحدود اللبنانية في منطقة عنجر البقاعية أدى إلى مقتل أربعة جنود لبنانيين، وإصابة جندي سوري. وجاءت هذه الصدامات بعد سلسلة من المواجهات، وقدمت السلطات السورية اعتذارها في حينه لوقوعها بطريق الخطأ[79]، وأعلن رئيس الحكومة اللبنانية مذكرة احتجاج إلى نظيره السوري في 21 تشرين الأول وعقدت لجنتي الخارجية والدفاع النيابيتين اجتماعا مشتركا في 22 من الشهر نفسه وصدر عن الاجتماع بيانا ناقش فيه الاعتداء السوري على الأراضي اللبنانية وأسبابه وظروفه والنتائج السيئة التي يخشى معها تدهور العلاقات بين لبنان وسوريا واستنكر البيان التدابير العسكرية السورية التي أدت إلى مقتل الجنود اللبنانيين، وطلب تشكيل لجنة مشتركة سورية– لبنانية للتحقيق في الحادث[80].

من جانبه أدلى رئيس الوزراء اللبناني بكلمة أعرب فيها عن ألمه الشديد لهذا الحادث الذي راح ضحيته أبرياء قتلوا بدون مبرر، موضحا أن فعل هذه الحوادث تسئ إلى العلاقات اللبنانية – السورية، وأكد عن عزم حكومته على اتخاذ التدابير لمواجهة أي اعتداء منها إقامة المخافر الحدودية لمنع كل ما من شأنه أن يمس سيادة لبنان، وإزاء نفي الحكومة السورية أن يكون هذا الاعتداء من قبل الجيش السوري أو عناصر تنتسب إليه، أكد رئيس الوزراء أن لدى حكومته أدلة سوف تكشف هوية الفاعلين[81].

وفي 28 تشرين الأول اجتمعت لجنة لبنانية– سورية عسكرية في شتورا، غير أن الاجتماعات سرعان ما توقفت عندما اشترط الوفد السوري سحب الاتهامات اللبنانية التي تعدُّ الجيش السوري مسؤولاً عن مقتل الجنود اللبنانيين الأربعة وطرح الوفد السوري سؤالاً: «هل تعتبرون الجيش السوري معتدياً؟» وبناءً على الجواب الايجابي تألفت لجنة تحقيق لمعرفة المسؤولين عن الحادث، وتتابعت المفاوضات فاجتمعت لجنة التحقيق المشتركة في 8 تشرين الثاني 1963 وأعربت سوريا عن استعدادها لمعاقبة كل من تثبت علاقته بحادث عنجر وأرسلت وفداً إلى بيروت برئاسة العميد جودت جورج قدم التعازي بالجنود الأربعة، كما قدم مبلغ (50) ألف ليرة تدفع لذوي الشهداء، فيما أطلقت السلطات العسكرية اللبنانية سراح الجنود السوريين المعتقلين لديها وسلمتهم إلى السلطات السورية[82] واتخذت وزارة الداخلية قراراً برفض الترخيص لحزب البعث للعمل في لبنان والحد من نشاطه وفي 2 كانون الأول 1963 أفرجت السلطات السورية عن رئيس الحكومة السابق خالد العظم الذي سُمح له بالإقامة في لبنان في حين بذلت سوريا مساعي نشطة لإقناع السوريين المقيمين في لبنان بتوظيف أموالهم في المشاريع السورية، بيد أن الأمر لم يجد نفعاً بعد أن أعرب هؤلاء المولون عن خوفهم من التقلبات السياسية في سوريا[83].

بقيت حالة الاستقرار السياسي بين سوريا ولبنان سيدة العام 1964 فمن اتصالات مع الرعايا السوريين في لبنان لإقناعهم بالعودة إلى سوريا إلى إرسال وفد سوري لبحث الخلاف الحدودي في منطقة (جيوسه) البقاعية، إلى زيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين لإجراء مشاورات لبحث القضايا التي تهم سوريا ولبنان وفي مقدمتها قضية تحويل روافد نهر الأردن[84]، إلى احتدام صراع أجنحة البعث وعقد مؤتمره القطري الاستثنائي في بيروت في

21 شباط 1964 لبحث الخلافات داخل صفوف الحزب، واعتبار أمينهُ العام ميشيل عفلق والقيادة القومية أن مؤتمر القيادة القطرية في لبنان هو عملية ضغط هدفها الوصول إلى تسوية بين جناحي عفلق وعلي صالح السعدي[85] إلى وصول شخصيات سياسية سورية كانت تتولى بعض المناصب المهمة في العهد السوري السابق إلى بيروت وإقامتها فيها[86] إلى إلقاء السلطات اللبنانية القبض على الضابط السوري جلال مرهج واثنين معه عبروا الحدود ولدى التحقيق معهم اعترفوا بأنهم جاءوا إلى لبنان للقيام بأعمال تفجير بعض الصحف والمراكز الحزبية ومنازل بعض السياسيين[87].

وفي تلك الحقبة من العام 1964 الذي لم يكن عاماً عادياً في لبنان كان الحكم الشهابي يواجه ويتهيأ لاستحقاقات هامة منها قرب انتهاء ولاية الرئيس فؤاد شهاب في أيلول وانتخاب رئيس جديد للبلاد.

الخاتمة

اتسمت العلاقات اللبنانية السورية بالتأرجح من وقت لآخر بين التطور والنمو والفتور والجمود فخلال المدة الواقعة ما بين 1958 – 1961 كانت العلاقات بين البلدين شبه محدودة ومتردية وكان من مظاهر هذا التردي موقف الحكومة اللبنانية السلبي من قيام الوحدة المصرية – السورية عام 1958 والمحاولات التي قام بها كميل شمعون لتقويض هذه الوحدة.

وبعد تولي اللواء فؤاد شهاب منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية برز تطور جديد لسياسة سوريا إزاء لبنان ويمكن تأشير ذلك بالتحديد منذ الانقلاب الانفصالي في سوريا وإنهاء دولة الوحدة مع مصر في أيلول عام 1961 على الرغم من تلكأ الحكومة اللبنانية بالاعتراف بالحكم الجديد.

وبعد ثورة آذار في سوريا عام 1963 أخذت العلاقات اللبنانية السورية تسير في طريق التطور والنمو وجاء ذلك من خلال الموقف اللبناني المؤيد لهذه الثورة، فضلا عن الزيارات

الرسمية المتبادلة التي قام بهـا مسـؤولوا البلـدين سـعيا مـنهم لـدعم وتعزيـز العلاقـات وتوثيـق الصلات بينهما.

كما رحبت الحكومة بمباحثات الوحـدة الثلاثيـة بـين سـوريا والعـراق ومصـر في نيسـان عـام 1963، وبعد نسف هذه الوحدة في تموز من العام نفسه اتخذت الحكومة اللبنانية موقف الحيـاد بين العراق وسوريا من جهة وبين مصر من جهـة ثانيـة وشـاركت الصـحف اللبنانيـة بـين مؤيـد ومعارض لذلك.

ولم يقدر للعلاقات الودية أن تستمر طويلا بين البلدين ويعزى ذلك إلى بعض الخروقـات التي تعرض لها لبنان من قبل الجيش السوري في أواخر العام 1963.

The Lebanon – Syrian Relations1961 – 1964

Dr. Fathi A. Khalaf
Lecturer/College of Education/Department of History
/ University of Mosul

Abstract

This research tackled with a very important period of the political history of Lebanon and Syria (1961–1964), which lay between the broke away of the United Arab Republic, and what followed this broke away at the formal and informal level, by the end of the role of the Lebanon president fo'ad Shihab in 1964.

The research deals with a very important era, for this reason Syria began to gain Lebanon side after the secession from Egypt, to overcome the Nazarene currents in the region.

This research is divided into an introduction and two section, the introduction gives a historical background before 1961. Section One spoke about the relation between Lebanon and Syria after the disengagement. till the Syrian revaluation in 1963.

Section two deals with the developments of bilateral relations between Lebanon and Syria until the end of the role of the president Fo'ad Shihab in 1964.

الهوامش والمصادر

(1) كميل شمعون: 1900-1987، سياسي لبناني من الطائفة المارونية، تقلد رئاسة الجمهورية اللبنانية (1952-1958) خلفاً للرئيس بشارة الخوري، جرت في أواخر عهده اضطرابات دامية بين القوى المعارضة والقوى الموالية للسلطة انتهت بتولي اللواء فؤاد شهاب منصب الرئاسة. منير بعلبكي: معجم إعلام المورد، ط1، دار العلم للملايين، (بيروت :1992)، ص261؛ لمزيد من التفاصيل عن عهد كميل شمعون ينظر نقولا ناصيف: كميل شمعون اخر العمالقة، دار النهار للنشر، (بيروت: 1988) .

(2) جوزيف مغيزل : لبنان والقضية العربية، مطبعة قلفاط، (بيروت: 1959) ص 49.

(3) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ط1، مطبعة الأهرام، (القاهرة :1988)، ص179 ؛ هيلينا كوبان: 400 سنة من الطائفية، ترجمة سمير عطا الله، منشورات هاي لايت، (لندن: 1985)، ص 81.

(4) فؤاد شهاب (1902- 1973): عسكري وسياسي لبناني، ولد في غزير قضاء كسروان من لبنان. التحق بالمدرسة الحربية بدمشق، وأكمل علومه العسكرية في باريس عام 1943 عهد إليه الرئيس اللبناني بشارة الخوري بتنظيم جيش لبناني وطني من الوحدات العسكرية اللبنانية التي عملت تحت قيادة الفرنسيين، في عام 1948 اشترك في حرب فلسطين وفي عام 1958 تولى رئاسة الجمهورية اللبنانية خلفا لكميل شمعون، اتبع سياسة متوازنة بين استقلالية لبنان ودوره العربي فتقرب من الرئيس جمال عبدالناصر ونسب إليه هذا النهج السياسي المعروف بالشهابية. سعد سعدي: معجم الشرق الأوسط (العراق- سوريا- فلسطين-

الأردن)، ط1، (بيروت:1998)، ص250؛ شادي خليل أبو عيسى: رؤساء الجمهورية اللبنانية، خفايا، وقائع، وثائق، صور، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت: 2008)، ص 66.

(5) ملف العالم العربي: 1672، لبنان– علاقات خارجية؛ وهيب أبي فاضل: لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، ط3، مكتبة أنطوان، (بيروت: 2008)، ص342 .

(6) جريدة السياسة (اللبنانية)، 1 تشرين الثاني 1960 .

(7) جريدة التلغراف (اللبنانية)، 6 تشرين الثاني 1960.

(8) نبيل خليفة: العلاقات اللبنانية_السورية، سوريا ولبنان من فيصل بن الحسين إلى حافظ الأسد، المركز العربي للمعلومات، (بيروت، 1994)، ص28.

(9) حزب الكتائب: تأسس عام 1936 على يد بيار الجميل، يستند إلى مفاهيم عسكرية أساسها الميليشيات، لعب الحزب دورا كبيرا في الحياة السياسية اللبنانية في عهد كميل شمعون، انتشر الحزب بين أوساط المسيحيين في لبنان بشكل عام والطائفة المارونية بشكل خاص، للتفاصيل راجع راشد حميد: «الكتائب اللبنانية تاريخها، عقيدتها تنظيمها»، مجلة شؤون فلسطينية (بيروت)، ع (46)، حزيران 1975، ص ص 218–219 ؛

John Entelis, pluralism and party transformation in Lebanon AL– Kataib 1936 – 1970, (Beirut :1974).

(10) الحزب القومي السوري الاجتماعي: تأسس في بيروت عام 1932 على يد أنطوان سعادة ومجموعة من الطلاب في الجامعة الأمريكية، للحزب مبادئ خاصة في العقيدة القومية، ومبادئ إصلاحية تؤكد على العلمانية وفصل الدين عن الدولة، قام الحزب بأكثر من محاولة انقلابية فاشلة في لبنان كان آخرها انقلاب عام 1961 ضد الرئيس فؤاد شهاب. جهاد صالح العمر: «الحزب القومي السوري وحزب مصر الفتاة»، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، ع (40)، السنة (15)، 1989، ص ص 49 – 53؛ وللتفاصيل حول الحزب ومبادئه وأفكاره راجع:

Michal W. Suleiman :Political Parties in Lebanon, The challenge of Afragmented political culture, first Publicated, Cornell university press, (New York : 1976), p.19.

(11) العلاقات اللبنانية–السورية: 1943–1985، وقائع بيبلوغرافيا، وثائق، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، سادر، (بيروت: 1986)،ج1، ص184.

(12) في يوم 4 تموز 1959 اعتقلته السلطات السورية في احد شوارع دمشق وسط اجواء مشحونة في سوريا، وقامت وزارة الخارجية اللبنانية باستفسار السلطات السورية عن حقيقة اعتقاله، وفي شهر حزيران عام 1961 فارق الحياة في احد سجون دمشق تحت تأثير التعذيب وخوفا من الفضيحة ولإزالة أثار الجريمة ذوبت جثته بالاسيد، كريم مروة: "من ذاكرتي الفلسطينية"، مجلة الطريق (بيروت)، ع (2)، اذار 1998، ص 152.

(13) جريدة النهار (اللبنانية)، 6 شباط، 1961.

(14) صلاح نصر: عبد الناصر وتجربة الوحدة، دار الوطن العربي، (القاهرة: 1976)، ص 57؛ جاسم محمد حسن العدول واخرون : تاريخ الوطن العربي المعاصر، (الموصل: 1986)، ص629.

(15) د. ع . و : 1672، المصدر السابق .

(16) نبيل خليفة، الستراتجيات السورية والإسرائيلية والأوربية حيال لبنان، بحث في مصير الدولة_الحاجز، منشورات مركز بيبلوس، (جبيل :1993)، ص46.

(17) جريدة النهار(اللبنانية)، 30 أيلول 1961.

18- From Cario to October 5،Foreign office 371/1578251/88025 .. 1961

(19) جريدة النهار(اللبنانية)، 30 أيلول 1961.

(20) أبي فاضل: المصدر السابق، ص342.

(21) بيار الجميل : سياسي لبناني من الطائفة المارونية ولد في بكفيا في لبنان عام 1905، خاض غمار السياسة اللبنانية نائباً ووزيراً طوال حياته ويكمن دوره التاريخي في تاسيسه ورئاسته لحزب الكتائب اللبنانية، حضي بشعبية واحترام بين الجماهير المسيحية في لبنان، توفي عام 1984، جوزيف ابو خليل: قصة الموارنة في الحرب، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت: 1990)، ص223.

(22) جريدة العمل (اللبنانية)، 12 تشرين الأول 1961.

(23) جريدة النهار(اللبنانية) ، 11 تشرين الأول 1961.

(24) الحزب التقدمي الاشتراكي: حزب سياسي اسسه كمال جنبلاط في آذار عام 1949، معظم أنصاره من طائفة الدروز، دعا الحزب إلى مبادئ عديدة أهمها أن لبنان واقع وكيان عربي مميز كغيره من الأقطار العربية ودولة مستقلة، لعب دورا في الحياة السياسية اللبنانية، وقف موقف المعارض لحكم بشارة الخوري وحكم كميل شمعون، له مواقف قومية مشهودة تجاه القضية الفلسطينية وقضايا المغرب العربي؛ Suleiman :OP .CIT، P.P ، فتحي عباس خلف الجبوري: نشأة الحزب التقدمي الاشتراكي ومواقفه الداخلية والخارجية 1949 – 1975، ط1، الدار التقدمية، (جبل لبنان : 2009)، ص49 .

(25) جريدة الأنباء (اللبنانية)، 5 تشرين الأول 1961.

(26) غسان عيسى: العلاقات اللبنانية– السورية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت: 2007)، ص ص 517- 518.

(27) نشأت هذه الحركة في أوائل الخمسينيات من القرن المنصرم في الجامعة الأمريكية في بيروت، أسسها طلبة في الجامعة من أبرزهم جورج حبش، أهدافها (وحدة، تحرر، ثار)، انبثق عنها هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل، بشار حسن يوسف : تطور الحياة الحزبية في لبنان 1946-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، 2000، ص ص 54-55.

(28) عيسى: المصدر السابق، ص518 .

(29) جريدة النهار (اللبنانية)، 11 تشرين الأول 1961.

(30) العلاقات اللبنانية – السورية، ص ص 196 – 197 .

(32) جريدة النهار(اللبنانية)، 15 تشرين الأول 1961 .

(32) جريدة الأنوار (اللبنانية)، 20 تشرين الأول 1961 .

(33) جريدة الحياة (اللبنانية)، 9 تشرين الثاني 1961 .

(34) رشيد كرامي: سياسي لبناني من الطائفة السنية ولد في مدينة طرابلس عام 1921، اشتغل بالمحاماة، انتخب نائبا عن طرابلس عام 1951، وعين على اثر ذلك وزيرا للعدلية، عين رئيسا للوزراء (10) مرات خلال الأعوام 1955 و 1958 (مرتين) و1961 و 1965 و 1966 و 1969 (مرتين) و 1975 وآخرها في عهد الرئيس أمين الجميل عام 1984، اغتيل عام 1987، للتفاصيل ينظر، فاروق البربير: "رشيد كرامي وآفاق المستقبل"، مجلة تاريخ العرب والعالم (بيروت)، العددان (103، 104)، أيار – حزيران، ص ص 2 -3؛ حكومات لبنان 65 حكومة في 60 سنة : البيانات الوزارية والوزراء 1943 – 2003، الإصدار الرابع، جمع وتقديم جان ملحة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت: 2003) ص 89 .

(35) جان ملحة: الوزارات اللبنانية وبياناتها 1943 – 1981، مكتبة لبنان، (بيروت: 1981)، ص 143.

(36) العلاقات اللبنانية- السورية : ص 207 – 211 – 212 .

(37) كمال جنبلاط (1917-1977): سياسي لبناني من أسرة درزية عريقة قدمت إلى لبنان عام 1630 بدعوة من الأمير فخر الدين المعني الثاني، تنتمي الأسرة إلى جانبولاد الكردي الذي حكم في كلس قرب حلب من سوريا وكان جنبلاط أبرز الدروز بلا منازع، وأحد أبرز الشخصيات السياسية في لبنان ولعب دوراً قيادياً مؤثراً في تاريخ لبنان منذ الاستقلال. عبد الرحمن المصطاوي: شخصيات لها تاريخ، ط1، دار المعرفة، (بيروت: 2003)، ص 77؛ ايغور تيمو فييف : كمال جنبلاط الرجل الاسطورة، ترجمة: خيري الضامن، ط4، دار النهار، (بيروت: 2004)، ص 23.

(38) جريدة الحياة (اللبنانية)، 14 تشرين الثاني 1961.

(39) عيسى: المصدر السابق، ص 529.

(40) جريدة المستقبل (العراقية)، 343 في 4 كانون الثاني 1962؛ جريدة صوت الأحرار (العراقية)، 982 في 4 كانون الثاني 1962.

(41) جريدة المستقبل (العراقية) 342 في 4 كانون الثاني 1962 .

(42) عيسى : المصدر السابق، ص529 .

(43) جريدة المستقبل (العراقية)، 343 في 4 كانون الثاني 1962؛ جريدة صوت الأحرار (العراقية)، 982 في 4 كانون الثاني 1962.

(44) الهلال الخصيب : مشروع اقترحه نوري السعيد رئيس وزراء العراق عام 1942 وذلك في مذكرة قدمها إلى المندوب البريطاني في الشرق الأوسط، المشروع يضم توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، وتدخل في دولة موحدة (فدرالية مع العراق وذلك ما يعرف بدولة الهلال الخصيب وان تصبح بدورها عضوا في اتحاد كونفدرالي عربي وارتبط المشروع بمشروع الحزب القومي السوري، مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب)، انظر: عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط1، (د.م: 1974)، ص502؛ جريدة المستقبل (العراقية)، 342 في 4 كانون الثاني 1962 ؛ العلاقات اللبنانية – السورية: المصدر السابق، ص202.

(45) مائير زامير، نشوء لبنان الحديث، ترجمة دار المروج، (بيروت: 1986) ص165.

(46) زامير: المصدر نفسه، ص208.

(47) العلاقات اللبنانية _ السورية، المصدر السابق،ص ص200- 201؛ عيسى، المصدر السابق، ص521.

(48) العلاقات اللبنانية- السورية، المصدر السابق، ص190.

(49) جريدة التلغراف (اللبنانية)، 30، 31 أيار 1962.

(50) جريدة العمل (بيروت)، 26،28،29، حزيران 1962.

(51) عيسى: المصدر السابق، ص503.

(52) صبري حمادة: سياسي لبناني من الطائفة الشيعية، ولد في مدينة بعلبك، تولى رئاسة مجلس النواب اللبناني مرات عديدة خلال الأعوام (1943، 1960، 1964، 1968، 1972)، تولى عدة مناصب وزارية منها وزيرا للإشغال العامة عام 1972، ووزير الزراعة عام 1973، توفي في 21 كانون الثاني 1976، للتفاصيل راجع، احمد زين: صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة، دار نوفل، (بيروت 1997)، ص13.

(53) خالد العظم: ولد في دمشق عام 1903، دخل السياسة عام 1941 لترأس الحكومة السورية، وشغل العديد من المناصب السياسية فيها، توفي في بيروت عام 1965 بعد أن لجا إليها بعد ثورة آذار عام 1963، سليمان المدني: هؤلاء حكموا سوريا 1918-1970، ط3، دار الأنوار، (دمشق: 1998)، ص 71.

(54) من الجدير بالذكر أن الوفد السوري المشارك في اجتماعات جامعة الدول العربية المنعقد في بيروت في تشرين الأول 1962 كان قد تعرض إلى التأخير على الحدود اللبنانية – السورية.

(55) جريدة الحياة، (اللبنانية)، 27 تشرين الثاني 1962.

(56) جريدة الأنوار (اللبنانية)، 29 تشرين الثاني 1962.

(57) العلاقات اللبنانية- السورية، المصدر السابق، ص193؛ عيسى: المصدر السابق ص 554.

(58) جريدة النهار (اللبنانية)، 20 كانون الأول 1962.

(59) محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 12 شباط 1963، ص ص 3 – 7.

(60) صلاح الدين البيطار (1912 – 1980): سياسي سوري، تولى عدة مناصب في الحكومات المتعاقبة ومنها حكومة الوحدة، نزح الى لبنان بعد انقلاب صلاح جديد عام 1966، ثم استقر في باريس، اغتيل عام 1980، سعدي: المصدر السابق، ص 90.

(61) اسعد الكوراني: ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت: 2000) ص ص 390 – 391، وللوقوف على أسباب الثورة والعناصر المساهمة فيها وأهدافها وكيف تمت ينظر، عبد الكريم زهر الدين: مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا مابين 28 أيلول 1961 و 8 آذار 1963، ط1، دار الاتحاد، (بيروت: 1968)، ص ص 419 – 441.

(62) جريدة النهار (اللبنانية)، 9 آذار 1963؛ العلاقات اللبنانية السورية: المصدر السابق، ص 214.

(63) كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، الدار التقدمية، (بيروت: 1994) ص315.

(64) لمزيد من التفاصيل ينظر، امين هويدي: كنت سفيرا في العراق 1963– 1965، ط1، دار المستقبل العربي، (القاهرة: 1983)، ص54.

(65) قاسم سلام: البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي، (باريس: د / ت)، ص 187.

(66) ريمون ادة: سياسي لبناني من الطائفة المارونية ولد في مصر عام 1913، عميد حزب الكتلة الوطنية، ورث رئاستها عن والده الرئيس اميل ادة، اسس مع كميل شمعون وكمال جنبلاط جبهة معارضة وطنية ضد الرئيس بشارة الخوري سببت استقالة الأخير من منصبه عام 1952، سعدي: المصدر السابق ص 40.

(67) جريدة الأنوار (بيروت)، 19 نيسان 1963.

(68) جريدة النهار(بيروت)، 26 نيسان 1963.

(69) جريدة الأنوار(بيروت)، 28 حزيران 1963.

(70) الانقلاب الناصري: محاولة انقلابية فاشلة أدت إلى سفك دماء كثيرة قام بها الناصريون السوريون بقيادة الضابط جاسم علوان بهدف إبعاد البعثيين عن المشاركة في السلطة معهم، فكانت النتيجة أنهم ابعدوا عن السلطة واستأثر حزب البعث بالسلطة بعد أن اعدم سبعة وعشرون شخصا من المتهمين بالمحاولة الانقلابية، راشد الكيلاني: مذكرات راشد الكيلاني، دار مجلة الثقافة، (دمشق: 1990)؛ سعدي: المصدر السابق، ص65.

(71) عيسى: المصدر السابق، ص560.

(72) العلاقات اللبنانية– السورية، ص220.

(73) امين الحافظ : رئيس الجمهورية العربية السورية بين 1963 و 1966، ولد في حلب عام 1921، في شباط 1966 أطاح به انقلاب عسكري بعثي بزعامة صلاح جديد وقتل ابنه عبده في معركة الدفاع عن القصر، وسجن أمين الحافظ في سجن المزة بدمشق، أطلق سراحه وابعد إلى لبنان عام 1967 ثم سافر إلى بغداد وأقام

فيها تلبية لدعوى من الحكومة العراقية عام 1968، تمام البرازي: ملفات المعارضة السورية، مكتبة مدبولي، (القاهرة: 1994)، ص 76؛ سعدي: المصدر السابق، ص ص 122-123.

(74) جريدة النهار (بيروت)، 31 تموز 1963.

(75) العلاقات اللبنانية- السورية، المصدر السابق، ص223؛ عيسى: المصدر السابق، ص 562.

(76) العلاقات اللبنانية- السورية، المصدر السابق، ص224.

(77) جريدة الأنباء (بيروت)، 25 أيلول 1963.

(78) جريدة النهار (بيروت)، 9 تشرين الأول 1963.

(79) العلاقات اللبنانية- السورية، المصدر السابق، ص228.

(80) محاضر مجلس النواب اللبناني، الجلسة رقم (2)، 25 تشرين الأول 1963، ص(14-38)؛ kamal Salibi, " Lebanon under Fouad Chehab 1958 – 1964 ", Middle eastern Studies, (U . k) Vol .2, 1966, p.p . 214 – 215.

(81) محاضر المجلس النيابي اللبناني، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني، الجلسة (1) المنعقدة في 22 تشرين الثاني 1963.

(82) جريدة الحياة(بيروت)، 30 تشرين الثاني 1963.

(83) جريدة النهار(بيروت)، 3 كانون الأول 1963.

(84) مشروع (اسرائيلي) لجر (700) مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، بدأ العمل به سريا عام 1953 وكان مخططا له أن ينتهي عام 1956، كان المشروع سببا مباشرا لآثار سياسية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، فبسببه انعقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة بتاريخ 12 كانون الأول 1964 بدعوة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبدأت حدت الصراع العربي (الإسرائيلي) تشتد وتتصاعد إلى أن انتهت حرب حزيران 1967، وهيب رفله : جغرافية الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة: د.ت)، ص 334.

(85) هاني خليل: حافظ الأسد الإيديولوجية الثورية والفكر السياسي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق: 1995)، ص27؛ مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي 1940_1963، ترجمة يوسف جباعي: ومصطفى دندشلي، ج1، (د/ م: 1979)، ص343.

(86) جريدة النهار، 25 نيسان 1964.

(87) جريدة النهار، 19 أيار 1964.